

التكليف ٤
مقرر: دراسات نقدية ٢ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



قد أهداف الدراسة وفرضياتها ومفاهيمها ومصطلحاتها

دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري:
تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا

The Role of Artificial Intelligence in Enhancing Transparency and
Combating Administrative Corruption:
A Comparative Analysis of Egypt and Malaysia

إعداد
د/ أحمد أحمد زهران فرغلي
أستاذ مساعد بمعهد أكتوبر العالي للاقتصاد – مدينة الثقافة والعلوم بـ 6 أكتوبر

تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري – تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا.
تم النشر بواسطة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، مجلة البحوث الإدارية.
اسم الباحث: د. أحمد أحمد زهران فرغلي.

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

أولاً: التمهيد للمهمة المطلوبة

تُعنى هذه المهمة بتحليل العناصر المنهجية الثلاثة التي تشكّل الهيكل الفكري للدراسة: الأهداف، والفرضيات، والمفاهيم. وتُعد هذه المكونات من أهم أدوات الضبط العلمي للبحث، لأنها تحدد اتجاهه، ومجاله، وطريقة معالجته. في هذه الورقة، قدّم الباحث أهدافاً محددة وفرضيات مترابطة، كما استخدم مصطلحات دقيقة تتسق مع موضوع البحث، غير أن التحليل النقدي يكشف بعض الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح أو التخصيص.

ثانيًا: نقد أهداف الدراسة من حيث الوضوح والدقة

جاءت الأهداف البحثية واضحة في صياغتها ومنظمة في سبع نقاط، تتركز حول تحليل دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وماليزيا. اللغة المستخدمة في صياغة الأهداف أكاديمية دقيقة ومباشرة، بعيدة عن الغموض أو العمومية. لكن يمكن القول إن بعض الأهداف كانت شاملة أكثر من اللازم، إذ تناولت موضوعات تحليلية ووصفية في آن واحد، وهو ما قد يشتت التركيز البحثي. يفضل أن تُصاغ الأهداف بصيغة قابلة للقياس والتطبيق، مثل: "تحليل أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مؤشرات الشفافية في المؤسسات الحكومية المصرية والماليزية."

ثالثًا: اتساق الأهداف مع مشكلة الدراسة

تُظهر الأهداف ترابطًا منطقيًا مع المشكلة البحثية المطروحة حول الفساد الإداري. كل هدف يقود بطريقة مباشرة إلى جانب من جوانب الحلول التقنية المقترحة. لكن التسلسل المنطقي بين الأهداف لم يكن واضحًا بالقدر الكافي؛ فبعض الأهداف التطبيقية جاءت قبل الأهداف التحليلية. من الناحية النقدية، يُفضّل ترتيب الأهداف بدءًا من العام إلى الخاص، بحيث يبدأ البحث بتحليل الظاهرة، ثم الانتقال إلى تفسيرها عبر الذكاء الاصطناعي، وصولًا إلى المقارنة بين الدولتين.

رابعًا: قابلية الأهداف للقياس والتحقق

أحد الجوانب القوية في الدراسة هو أن معظم الأهداف يمكن تحويلها إلى مؤشرات كمية أو نوعية قابلة للتحقق، خصوصًا تلك المتعلقة بالمقارنة بين مؤشرات الفساد في مصر وماليزيا. إلا أن بعض الأهداف مثل "تعزيز الشفافية" أو "تحقيق الإصلاح الإداري عبر الذكاء الاصطناعي" تبقى أهدافًا فضفاضة يصعب قياسها مباشرة دون تحديد أبعادها أو مؤشراتها. لذلك يُستحسن أن تُدعم الأهداف بمؤشرات محددة (كالزمن، أو السياسات، أو النطاق الإداري) لتصبح أكثر انضباطًا منهجيًا.

خامسًا: نقد فرضيات الدراسة من حيث الصياغة والاتساق

قدّم الباحث مجموعة من الفرضيات التي تربط بين استخدام الذكاء الاصطناعي ومستوى الشفافية والحد من الفساد الإداري. الفرضيات جاءت واضحة ومباشرة، واستخدمت أسلوب الفرض العلمي التقليدي (العلاقة بين متغيرين). لكن يُلاحظ أن بعضها يتشابه في المضمون مما يقلل من تمايزها المنهجي. كما أن الباحث لم يحدّد نوع العلاقة (طرديّة، عكسيّة، أو ارتباطيّة) في بعض الفرضيات، وهو ما يُضعف دقة التنبؤ العلمي. لذا يُستحسن أن تُصاغ الفرضيات بصيغة أكثر تحديدًا مثل: "كلما زاد توظيف الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية، ارتفع مستوى الشفافية وانخفضت معدلات الفساد الإداري."

سادسًا: نقد قابلية الفرضيات للاختبار

من حيث المبدأ، الفرضيات قابلة للاختبار باستخدام أدوات تحليل نوعية أو كمية. لكن الباحث لم يوضح بجلاء المنهج الإحصائي أو التحليلي المستخدم للتحقق من صحة الفرضيات. كما لم يُشر إلى أدوات جمع البيانات (مثل الاستبيانات أو التحليل المقارن للمؤشرات) التي يمكن أن تثبت أو تدحض تلك الفرضيات. إغفال هذه النقطة يجعل الفرضيات أقرب إلى "توقعات منطقية" لا إلى "فرضيات علمية قابلة للتحقق".

سابعًا: نقد المفاهيم والمصطلحات العلمية

تعامل الباحث مع المفاهيم الأساسية — كالذكاء الاصطناعي، الشفافية، الفساد الإداري، والحوكمة — بتعريفات دقيقة ومحدثة.

وقد استند إلى مصادر علمية معاصرة في توضيح المفاهيم، مما يُعد نقطة قوة في الدراسة. غير أن بعض المفاهيم وردت بصيغة وصفية أكثر منها تحليلية، مثل مفهوم “الشفافية الإدارية”، إذ لم يوضح أبعادها المؤسسية أو التقنية.

كان من الأفضل أن يُدرج الباحث جدولًا أو ملخصًا يوضح المفاهيم والمتغيرات المرتبطة بها، لتيسير فهم العلاقات فيما بينها.

كما يُفضل دعم التعريفات بمراجع أصلية (كمنظمة الشفافية الدولية أو تقارير الأمم المتحدة) لإضفاء الموثوقية.

ثامنًا: اتساق الأهداف والفرضيات والمفاهيم

يُلاحظ وجود درجة جيدة من الاتساق المنهجي بين الأهداف والفرضيات والمفاهيم. فالأهداف تحدد الاتجاه العام، والفرضيات تفسر العلاقات بين المتغيرات، والمفاهيم تشكّل الإطار النظري الذي يربط بينهما. لكن بعض المفاهيم لم تُستخدم لاحقًا في التحليل الميداني أو المقارنة، مما يُظهر فجوة طفيفة بين الجانب النظري والتطبيقي. من الناحية المثالية، يجب أن تُسهّم المفاهيم مباشرة في تفسير الفرضيات أو في تحليل النتائج لتكتمل وحدة الدراسة.

التقييم العام للمهمة المطلوبة

يمكن القول إن الباحث أظهر تماسكًا علميًا واضحًا في بناء الأهداف والفرضيات والمفاهيم. الأهداف محددة وواضحة، والفرضيات منطقية ومنسجمة مع الإطار العام، والمفاهيم معرّفة علميًا. ومع ذلك، يبرز من النقد الأكاديمي ما يلي:

- ضرورة صياغة الأهداف بصيغة قابلة للقياس.
 - توضيح العلاقة المنهجية الدقيقة بين الفرضيات والمتغيرات.
 - تعميق تحليل المفاهيم وربطها بالنظريات الإدارية.
- وعموماً، تُعد هذه الدراسة نموذجًا بحثيًا متماسكًا، يُظهر قدرة الباحث على الدمج بين التحليل النظري والمقارنة التطبيقية، مع الحاجة إلى تطوير طفيف في الدقة المنهجية للفرضيات.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

